إعادة بناء مصداقية أبي البختري بناءً على تحليل المحتوى

د. قاسم بستاني (الكاتب المسؤول)
أستاذ، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
gbostanee@yahoo.com
د. نانسي ساكي
أستاذ مساعد، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
N.saki@scu.ac.ir
سيد هاشم موسوي نسب
طالب دكتوراه، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
mezagohomentasnim114@gmail.com

Reconstructing Abol-Bakhtari's credibility based on content analysis

Dr. Qasem Bostani (Corresponding Author)
Full Professor , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Dr. Nancy Saki
Assistant Professor , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Seyyed Hashem Mousavi Nasab
PhD Student , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran

الملخص:-

يُنتقد أبو البختري (وهب بن وهب)، الراوي البارز في القرن الثاني الهجري، بشدة من قبل علماء الشيعة والسنة، ويُعرف بـ "الكذاب" و "الوضّاع" بسبب اتهامات بتزييف الأحاديث وضعف أسانيد رواياته. ولكن إلى أي مدى تصح هذه الاتهامات؟ تهدف هذه المقالة، بمنهج تحليلي وصفي، إلى تقييم صحة هذه الاتهامات من خلال تحليل محتوى الأحاديث المروية عن أبي البختري في التراث الحديثي. من خلال فحص محتوى الروايات المروية عن أبي البختري في مواضيع متنوعة مثل أحكام الحج، والجهاد، والزكاة، والصدقة، والميراث، وآداب النوم، والتعامل مع أهل الكتاب، يتضح أن محتوى هذه الروايات يتوافق بشكل متماسك مع الآيات القرآنية، والروايات المعتبرة الأخرى، وسيرة المعصومين عليهم السلام. هذا التماسك يعوض ضعف أسانيد الروايات ويحولها إلى مصدر موثوق به في الفقه والأخلاق الشيعية. علاوة على ذلك، تشير نتائج هذا البحث إلى أن تحليل المحتوى، كمعيار مكمل إلى جانب فحص الأسانيد، يمكن أن يعدل النظرة السلبية تجاه أبي البختري ويعيد تعريف دوره كوسيط ثقافي في نقل التراث الحديثي الشيعي.

الكلمات المفتاحية: أبو البختري، تحليل المضمون، الأحاديث، الشيعة.

Abstract:-

Abu al-Bukhturi (Wahb ibn Wahb), a prominent narrator of the second Islamic century, has been heavily criticized by both Shi'a and Sunni scholars due to allegations of hadith fabrication and the weak chains of transmission in his narrations. He is often labeled as a kadhdhāb (liar) and wāḍi' (forger). However, a content-based examination of the hadiths attributed to him reveals a remarkable consistency with Qur'anic principles, the conduct of the Ahl al-Bayt (peace be upon them), and Shi'a jurisprudential and ethical norms. This article focuses on the role of content analysis in evaluating the authenticity of hadiths and seeks to reconstruct Abu al-Bukhturi's credibility based on the content of his narrations. By analyzing narrations on various topics such as the rulings of Hajj, jihad, zakat, charity, inheritance, sleeping etiquette, and interactions with the People of the Book, it becomes evident that these narrations align with Qur'anic verses, other authentic hadiths, and the Prophetic tradition of the Imams (peace be upon them). This internal consistency compensates for the weakness in transmission and makes these narrations a reliable source in Shi'a jurisprudence and ethics. The findings of this study suggest that content analysis, as a complementary criterion alongside isnād evaluation, can help reassess the negative perception of Abu al-Bukhturi and redefine his role as a cultural intermediary in the transmission of Shi'a hadith heritage. Drawing on biographical, legal, and historical sources, this study emphasizes the need for a reevaluation of hadith transmitters based on content and proposes that similar analyses be conducted for other controversial narrators.

Key word: Abu Al-Bukhtari, content analysis, hadiths, Shiites.

١ـ مقدمة:ـ

يلعب الحديث الشريف، إلى جانب القرآن الكريم، دوراً محوريًا في بيان الأحكام الشرعية، والمبادئ الأخلاقية، وأسلوب الحياة الإسلامي. وفي علوم الحديث، يُقيّم مدى صحة الرواية عادةً من منظورين: سلسلة الرواة، والمضمون (النص والموضوع). ومع أن قوة سلسلة الرواة دليل على مصداقية الحديث، إلا أن مضمونه بالغ الأهمية لتأثيره المباشر في استنباط الأحكام، وتعزيز القيم الدينية. وفي الفقه الشيعي، يُعوّض المضمون الموثوق ضعف سلسلة الرواة، لا سيما في الروايات التي تتوافق مع القرآن الكريم، والعقل، وسير المعصومين عليهم السلام، وأصول الفقه. أبو البختري (وهب بن وهب، المتوفى عام ٢٠٠ هـ)، أحد أبرز رواة القرن الثاني الهجري، تعرض لانتقادات لاذعة من علماء الشيعة والسنة لاتهاماته إياه بتزوير الأحاديث وقربه من البلاط العباسي، ووُصف بـ"الكذاب" و"الغبي". إلا أن دراسة الروايات المنسوبة إليه، والتي تتناول مواضيع متنوعة كالأحكام والمعاملات والأخلاق، تكشف عن اتساق ملحوظ مع المبادئ الإسلامية. يثير هذا الاتساق تساؤلات حول الأحكام القاسية التي أصدرها رجال الدين على أبي البختري ودوره في نقل التراث الشيعي.

تهدف هذه المقالة إلى دراسة دور تحليل المضمون في إعادة بناء مصداقية أبي البختري من خلال تحليل محتوى رواياته في مجالات مثل الصلاة والحج والجهاد والزكاة والصدقة والميراث وآداب الحياة. واستنادًا إلى الآيات القرآنية والروايات الصحيحة الأخرى والمصادر الفقهية والفقهية، يُظهر هذا البحث أن محتوى روايات أبي البختري، على الرغم من ضعف سندها، يتوافق مع مبادئ الشيعة ويمكن استخدامه كمصدر موثوق في الفقه والأخلاق. كما تؤكد هذه الدراسة على أهمية مراجعة الأحكام الفقهية بناءً على تحليل المضمون، وتدرس دور أبي البختري كوسيط ثقافي في الحفاظ على التراث الشيعي المكتوب ونقله. والسؤال الرئيسي للبحث هو كيف يمكن لتحليل محتوى الروايات تعديل النظرة السلبية لأبي البختري وإعادة تعريف مكانته في تاريخ الحديث الشيعي؟ وللإجابة على هذا السؤال، تتناول المقالة أولاً خلفية وسيرة أبي البختري، ثم تدرس معايير تقييم محتوى الأحاديث، وأخيراً تعيد بناء مصداقيته من خلال تحليل محتوى رواياته.

٢- الخلفية

بالبحث في مختلف الكتب، لم يُعثر على كتاب مستقل يتناول موضوع أبي البختري. مع ذلك، وردت إشارات موجزة إلى وهب بن وهب في المصادر التالية:

١- "موسوعة الإسلام، المجلد ٥، مقال رقم ١٩٦٣، تحت عنوان أبي البختري"، وقد أُدرجت مقالة موجزة من حوالي صفحة واحدة للسيد أحمد البكتشي حول سيرته ومكانة اعتماديته.

٢- "الضعفاء من رجال الحديث"، حسين الساعدي، قم، مؤسسة دار الحديث العلمية والثقافية، ١٤٢٦ هـ. في هذا الكتاب، بالإضافة إلى دراسة رواة رجال الحديث الضعفاء، ينتقد المؤلف أيضًا أبي البختري.

تتناول المقالات التالية أيضًا شخصية أبي البختري بشكل غير مباشر:

١- "دور الوسطاء الثقافيين في حفظ ونقل التراث الشيعي المكتوب"، مجيد خموشي، مجلة دراسات القرآن والحديث، السفينة، ١٣٩١. في هذه المقالة، يُشير الباحث بإيجاز إلى وهب بن وهب كأحد الوسطاء الثقافيين المذكورين.

٢- "حديث رحان الطير في بوتقة النقد"، علي محمد آغاي، وإسلام زهرابي أصلي، ومحسن رفعت وبشير سليمي، البحوث الدينية، ١٤٠٠. وقد اهتم مؤلفو هذه المقالة، الذين نقدوا ودرسوا وثيقة ونص حديث رحان الطير، بتحليل وثيقته، وكان وهب بن وهب هو راوي هذا الحديث، لذا فقد تناولوا شخصيته وروايته.

وبناء على خلفية الحديث يمكن القول بأنه لا يوجد بحث مستقل عن أبي البختري إلا ما ورد في كتابي الرجال والتراجم - واللذين سيأتي ذكرهما في هذه المقالة - فضلاً عن دراسة إعادة بناء شخصيته السردية بين الفرق، وهو ما تهدف هذه المقالة إلى القيام به.

٣- مفاهيم عامة

٣-١- الحديث

للحديث في اللغة العربية معنيان: أحدهما "جديد" والآخر "خبر" أو "كلام"[١] أما في

الاصطلاح، فالحديث هو ما روي عن النبي ﷺ، قولاً أو فعلاً أو إثباتاً. وقد اختلف المسلمون في تعريف هذا المصطلح. ويرى علماء الحديث أن مفهوم الحديث ينبغي أن يتسع ليشمل صفة النبي ﷺ الظاهرة والخُلقية، فيقولون: "الحديث" هو كل ما نُسب إلى النبي ﷺ، قولاً أو فعلاً أو إثباتاً أو إثباتاً"(٢).

إلا أن الشيعة الإمامية وسعوا مفهوم الحديث ليشمل ما يُنسب إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام المعصومين. ويستندون في ذلك إلى آيات قرآنية وأحاديث تدل على عصمتهم ودورهم كأصحاب سلطة في التشريع والسياسة للمسلمين بعد النبي ﷺ. ولذلك، يُعرّفون الحديث بأنه: "قول المعصوم أو فعله أو إقراره"(٣).

٣-٢- سيرة أبي البختري

وُلد أبو البختري وهب بن وهب الكبير بن عبد الله بن زمعة القرشي في المدينة المنورة، وفقًا للمصادر التاريخية، بين عامي ١٢٠ و١٣٠ شهرًا قمريًا. يعود نسبه إلى فرع قريش الأسدي، وكان جده الثاني عبد الله من صحابة النبي ﷺ. ويُقال إن والدته عبدة، ابنة علي بن يزيد بن ركانة الهاشمي، كانت على علاقة زوجية بالإمام الصادق عليه السلام مدة من الزمن(٤).

درس وهب الحديث والفقه في المدينة المنورة، ويُعتبر من أصحاب الإمام جعفر الصادق عليه السلام. وكان يفهم كلام الإمام الباقر عليه السلام، ولكن بما أن الإمام توفي سنة ١١٤هـ، فإن هذا الادعاء مشكوك فيه(٥).

في إحدى رحلات هارون الرشيد إلى المدينة المنورة، والتي يُرجّح أنها كانت عام ١٧٤هـ، منعه فقهاء المدينة من صعود منبر النبي ﷺ، لكن أبا البختري مكّنه من ذلك بوضع حديث. غادر المدينة المنورة إلى بغداد في العام نفسه، وأقام في الكوفة مدةً في طريقه، روى الحديث(٦).

يعود قُرب أبي البختري من هارون إلى معرفته السابقة، وربما إلى مساعيه للوصول إليه من يحيى بن عبد الله العلوي. عُيّن قاضيًا في "عسكر المهدي" شرقي بغداد، وكان له دورٌ فاعل في القبض على يحيى بن عبد الله العلوي. وفي عام ١٧٦هـ، شارك كأحد القضاة في محاكمة يحيى، وبعد أن أثار شكوكًا، حكم بإدانته(٧).

ذهب أبو البختري إلى بلاط هارون عام ١٨٠هـ، وحظي بنفوذ في قصر شديد الحراسة. بعد وفاة أبي يوسف عام ١٨٢هـ، عيّنه هارون قاضيًا للقضاة، وأوكل إليه عزل وتعيين القضاة في الولايات الأخرى. كما رافق هارون في رحلاته إلى الري وحدود الروم عامي ١٨٩ و١٩٠هـ[٨].

كان عزل أبي البختري من منصبه عام ١٩٢هـ، وإرساله إلى المدينة المنورة واليًا وقاضيًا، دليلًا على تراجع مكانته لدى هارون. كما كان له نفوذ كبير في المدينة المنورة، وامتد نفوذه إلى مناطق أخرى. وظل أبو البختري في منصبه حتى وفاة هارون وبداية خلافة أمين، لكن نفوذه تضاءل تدريجيًا، وفي عام ١٩٤هـ، عزله أمين من مناصبه. بعد ذلك، غادر المدينة المنورة وعاد إلى بغداد. وعيّنه أمين قاضيًا مؤقتًا عام ١٩٥هـ، لكن هذا المنصب لم يدم طويلًا. قضى أبو البختري بعض الوقت في صيدا (لبنان) في أواخر حياته، ثم عاد إلى بغداد، حيث توفي عام ٢٠٠هـ[٩].

تضم قائمة الأساتذة ١٢ شخصًا من أبرز الشخصيات العلمية والدينية في عصرهم. من بينهم: الإمام جعفر الصادق عليه السلام؛ ومالك بن أنس؛ وابن جريح؛ وهشام بن عروة: من أبرز علماء الحديث في مكة والمدينة. كما أن آخرين من علماء الحديث والرواة المعروفين في القرن الثاني الهجري. وتضم قائمة الطلاب ٢٤ شخصًا من مختلف أنحاء العالم الإسلامي (مثل خراسان والموصل ودمشق وغيرها). من بينهم: عبد الله بن وهب قرش؛ وأبو يعلى الموصلي؛ وإبراهيم بن هانئ النيسابوري: من علماء الحديث في العراق وخراسان[١٠].

تشير هذه الأسماء إلى الانتشار الجغرافي لطلابه وتأثيره العلمي. يُقال إن له كتبًا عديدة، منها: "العلوية"، و"الريات"، و"التسم والوداد"، و"صفة النبي عليه السلام، و"فضائل الأنصار"، و"فضائل الكبير" (الذي يضم كتاب نسب أولاد إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام كاملًا، ويتضمن أجزاءً من القصص والحكايات)، و"مولد أمير المؤمنين عليه السلام". وهو كتابٌ يضم نحو مئة حديث رواه أبو البختري عن الإمام الصادق عليه السلام، ويبدو أن الحميري رواه كاملًا في "قرب الإسناد".

٤- نقد وتصحيح أبي البختري

أبو البختري، وهب بن وهب، قد ضعفه علماء الشيعة والسنة (من كلا الجانبين) ضعفًا شديدًا، ويُعرف بأنه "كذاب" و"مفتري"[١١] وبعد أن قسم ابن الجوزي مصنفي الحديث

إلى ثلاث فئات، اعتبر وهب بن وهب من بين فئة اختاروا مصنفي الحديث مهنةً ووظيفة، وقاموا بهذا العمل بشجاعة من الله والرسول ﷺ، حتى أن الواحد منهم كان يبيت الليل كله في مصنف الحديث(١٢).

٤- تحليل المضمون ودوره في تقييم صحة الحديث

يُعد تحليل مضمون الحديث لتقييم صحته ومصداقيته في علوم الحديث، وخاصةً في الفقه الشيعي والسني والعلوم الإسلامية، من المعايير الأساسية التي تُؤخذ في الاعتبار إلى جانب دراسة السند أو بشكل مستقل، لدرجة أن المضمون الموثوق قد يُعوّض ضعف السند، وخاصةً في الروايات الأخلاقية أو التربوية أو الفقهية التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية. ويؤكد الشيخ الصدوق أن الحديث الذي يتوافق مضمونه مع القرآن والعقل، حتى مع ضعف سند الرواية، يُعتبر موثوقًا(١٣) ويؤكد الفقه السني أيضاً أن توافق المحتوى مع المبادئ الدينية يزيد من قيمة الحديث(١٤).

كذلك، فإنّ النظر في مضمون الحديث يمنع قبول الروايات الموضوعة أو المحرفة. فمثلاً، إذا كان الحديث غير منطقي أو مخالفًا للعقل والقرآن، فهو مرفوض، وإن كان إسناده قويًا. قال الإمام الصادق عليه السلام: «كل ما لم يوافق كتاب الله فهو باطل»(١٥).

إضافة إلى ذلك، يُحدد مضمون الحديث تطبيقه في الفقه أو الأخلاق أو العقيدة. فعلى سبيل المثال، الحديث الذي يُشدد على احترام الوالدين، مثل: «رِضَى الرَّبِّ فِي رِضَى الوَالِدَيْنِ» (رضا الله في رضا الوالدين)(١٦)، ولما كان مشابهاً لقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الإسراء: ٢٣) فإنه يذكر في التربية الأخلاقية والفقهية.

وهناك أيضاً أدلة كثيرة في الأحاديث ترشد المسلمين إلى دراسة وتحليل مضمون الأحاديث المنقولة بمقارنتها بالقرآن والأحاديث الأخرى والعقل، مثل:

١- قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ فَاعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى الْعَقْلِ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا فَهُوَ مِنِّي»(١٧) بالإضافة إلى تأكيده على التوافق مع القرآن الكريم، يُدخل هذا الحديث جانب العقلانية في تقييم الحديث. لذلك، لا يُمكن اعتبار أي محتوى يتعارض مع المُسلّمات العقلية أو العدالة أو الحكمة الإلهية

صحيحًا، حتى لو كان إسناده سليمًا ظاهريًا.

٢- الإمام علي عليه السلام: «فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَجِيءُ عَلَى وُجُوهٍ، فَخُذُوا مَا يُوَافِقُ الْحَقَّ، وَدَعُوا مَا يُخَالِفُهُ»[١٨]

هنا، يُقدّم "الحق" كمعيار نهائي، قد ينعكس في القرآن الكريم، أو العقل، أو التراث القطعي، أو حتى في الطبيعة البشرية. وهذا يوحي بأنه لا يجب تقييم المحتوى فحسب، بل يجب قياسه بمعايير ثابتة للحقيقة.

٣- قال الامام الصادق عليه السلام: «إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ»[١٩].

تؤكد هذه الأدلة على المبدأ الأساسي، وهو أن صحة الحديث لا تُقاس بإسناده فحسب، بل يجب أن يكون محتواه متوافقًا مع المعايير الوحيانية والعقلية. وهذا النهج، من جهة، يمنع قبول الروايات الموضوعة والمحرّفة، ويصون سنة النبي وأهل بيته عليهم السلام من آفة التحريف.

٥- معايير تقييم وتحليل مضمون الحديث

هناك معايير محددة في علوم الحديث الشيعي والسني لتقييم وتحليل مضمون الحديث، وهي:

أ) توافقه مع القرآن الكريم

أهم هذه المعايير هو عدم تعارض الحديث مع القرآن الكريم. وتُعتبر الآيات القرآنية، باعتبارها المصدر الرئيسي للدين، المرجع النهائي لتقييم مضمون الحديث. ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (حشر/٧) تُظهر هذه الآية وجوبَ توافق الأحاديث الصحيحة مع أحكام القرآن الكريم. فعلى سبيل المثال، يتوافق حديث "النظافة من الإيمان"[٢٠] مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٢)، ويؤكد صحته.

ب) التوافق مع العقل والمنطق

يجب أن يكون مضمون الحديث متوافقًا مع العقل والمنطق، فقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام: «إِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا خَالَفَ الْعَقْلَ فَلَيْسَ بِحَدِيثٍ»[٢١]. على سبيل المثال، يتم رفض الحديث الذي يتضمن ادعاءً خرافيًا أو غير منطقي، حتى مع وجود سلسلة قوية من النقل.

ج) التوافق مع شخصية المعصومين عليهم السلام: يجب أن يتوافق مضمون الحديث مع شخصية وسلوك النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام عند الشيعة، أو الصحابة عند السنة. على سبيل المثال، حديث "من غشنا فليس منا"[٢٢] وهو يتفق مع شخصية الرسول صلى الله عليه وآله في التأكيد على الأمانة والصدق[٢٣].

د) التأييد بروايات أخرى

إن وجود روايات مماثلة بنفس المضمون أو مشابهة يُعزز مصداقية الحديث. على سبيل المثال، حديث "إنما الأعمال بالنيات". [٢٤] وقد وردت في مصادر شيعية وسنية عديدة، وهذا التكرار يؤكد مضمونها. [٢٥]

هـ) التوافق مع المبادئ الفقهية والأخلاقية

يجب أن يتوافق محتوى الحديث مع القواعد الفقهية (مثل مبدأ الحيطة والحذر) والقيم الأخلاقية (مثل الصدق والأمانة). حديث "لا ضرر وَلَا ضِرَارَ»[٢٦]، وهو يتفق مع القاعدة الفقهية في "دفع الضرر" والآية الكريمة «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (بقره/١٩٥)

وهناك أيضاً حديث يؤكد على التعاطف ومساعدة المحتاجين مثل: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهْرَ لَهُ»[٢٧]، وهو متوافق مع الآية القرآنية. ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (الحشر/٩)

و) الحكمة والمرونة

ينبغي أن يُظهر محتوى الحديث حكمة الدين ومرونته. على سبيل المثال، حديث «الصَّوْمُ جُنَّةٌ» [٢٨] إن حكمة الصيام تعكس تقوية التقوى وتتفق مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة/١٨٣)

٦- تحليل مضمون بعض أحاديث أبي البختري

٦-١- حديث في الصلاة:

عن أبي البختري، المروي عن الإمام الصادق عليه السلام، والإمام الباقر عليه السلام، والإمام علي عليه السلام:

«لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْبِيعَةِ وَ الْكَنِيسَةِ -الْفَرِيضَةِ وَ التَّطَوُّعِ - وَ الْمَسْجِدُ أَفْضَلُ»[٢٩]

وهذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها لكونها مرسلة، إلا أنها ذات مصداقية عالية من حيث المضمون، إذ أن مضمونها يتفق مع الأصول الفقهية والأخلاقية الشيعية، والروايات الأخرى الموثوقة.

يتوافق مضمون الرواية مع مبدأ التيسير في الفقه الشيعي، الذي يؤكد على اليسر في أداء العبادات. ويُظهر جواز الصلاة في الأماكن غير المألوفة كالكنائس (أماكن عبادة غير المسلمين) والأسواق (الأماكن العامة والتجارية) مرونة الدين في مختلف الأحوال. ويؤكد هذا الموضوع رواية مشابهة عن عيسى بن القاسم، حيث يقول: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبِيَعِ وَ الْكَنَائِسِ يُصَلَّى فِيهِمَا فَقَالَ نَعَمْ»[٣٠].

تشير هذه الرواية، من الناحية الثقافية، إلى التفاعل السلمي مع الأديان الأخرى (من خلال جواز الصلاة في الكنيسة) ودمج العبادة في الحياة اليومية (الصلاة في السوق)، وهو ما يتوافق مع منهج أهل البيت عليهم السلام في المجتمعات متعددة الثقافات. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتماسكها، وتأكيدها بمصادر موثوقة، وتوافقها مع مبادئ الشيعة، يجعلها حديثاً صحيحاً يُعتمد عليه في الفقه الشيعي.

٦-٢- حديث في أحكام الحج:

روى عن أبي البختري في أحكام الحج، وعن الإمام الصادق عليه السلام، وعن الإمام الباقر عليه السلام، وعن الإمام علي عليه السلام: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مَا عَدَا عَلَيْهِ مِنْ سَبُعٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَيَقْتُلُ الزُّنْبُورَ وَالْعَقْرَبَ وَالْحَيَّةَ وَالنَّسْرَ وَالْأَسَدَ وَالذِّئْبَ، وَمَا خَافَ أَنْ يَعْدُوَ عَلَيْهِ مِنَ السِّبَاعِ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ»[٣١].

تتناول هذه الرواية الأحكام الفقهية المتعلقة بذبح الحيوانات في حال الإحرام. ورغم ضعف إسنادها لمراسيلها (أي لسقوط الرواة حتى أبي البختري في رواية الحميرية)، إلا أن مضمونها ذو مصداقية عالية لتوافقه مع الأصول الفقهية الشيعية، ولتأكيده بروايات أخرى موثوقة.

يتوافق مضمون الرواية مع القاعدة الفقهية "درء المفاسد" في أحكام الحج، والتي تُجيز

لحاجّ محرم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسه من الحيوانات الضارة. وقد تأكّد هذا الموضوع في روايات مشابهة، منها رواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «كُلُّ مَا يَخَافُ الْمُحْرِمُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ السِّبَاعِ وَ الْحَيَّاتِ وَ غَيْرِهَا فَلْيَقْتُلْهُ»[٣٢] وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام رواية أخرى تبيح قتل الحيوانات كالعقرب والحية والكلب العاقر[٣٣] و يشير هذا التوافق إلى انسجام رواية أبي البختري مضموناً مع المصادر الفقهية الشيعية.

نص الرواية واضح ودقيق، يُقدم حكمًا عمليًا من خلال ذكر أمثلة محددة (مثل النحلة، والعقرب، والأسد)، وقاعدة عامة (كل حيوان خطير). يتوافق هذا البناء مع أسلوب الروايات الفقهية الشيعية، التي تُفصّل الأحكام بلغة واضحة. إن التأكيد على جواز قتل الحيوانات الخطرة يُبرز مبدأ حفظ حياة المحرم، وهو ما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية كـ "لا ضرر ولا ضرار"[٣٤].

في هذه الرواية، يُعوّض ضعفها بتوافقها مع فقه الشيعة، وتأييدها بروايات أخرى (كرويات الكليني والطوسي من غير أسانيد أبي البختري)، وتوافقها مع القواعد الشرعية. كما أن انتقاد السنة لأبي البختري لا يؤثر على صحة مضمون هذه الرواية عند الشيعة، لأن معيار الشيعة هو توافق مضمونها مع تعاليم أهل البيت عليهم السلام.

تُظهر هذه الرواية أيضًا اهتمام الفقه الشيعي بأحوال الحجاج الحقيقية، حيث قد يتعرض المحرم لمخاطر طبيعية. ويُظهر جواز قتل الحيوانات الخطرة التوازن بين احترام النفس (تحريم الصيد في الإحرام) وحفظ النفس البشرية. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتوافقها مع الأصول الفقهية، وتأكيدها بالمصادر الموثوقة، وتطبيقها العملي في فقه الحج، يجعلها حديثاً صحيحاً وموثوقاً.

٦-٣- حديث الجهاد:

أبو البختري، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام، عن علي عليه السلام:«الْحَرْبُ خُدْعَةٌ... فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ بَعَثُوا إِلَى أَبِي سُفْيَانَ... فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ بَعَثُوا إِلَيْنَا... فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: غَدَرَتْ يَهُودُ»[٣٥].

هذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها لحذف الرواة حتى أبي البختري، تتمتع

بمصداقية عالية من حيث المضمون، لتوافقها مع المبادئ الفقهية والأخلاقية والسياسية للمذهب الشيعي.

يؤكد مضمون الرواية على مبدأين: الأمانة في رواية الأحاديث عن النبي ﷺ بأمانة مطلقة.[٣٦] وجواز الخداع في الحرب، كما في واقعة بني قريظة، حيث خيّب النبي ﷺ تحالف العدوّ بمكرٍ تكتيكي. ويؤكد هذا الموضوع حديثٌ عن الإمام علي عليه السلام: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ... لَأَنْ تَخْطَفَنِي الطَّيْرُ أَحَبُّ إِلى مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ»[٣٧].

هذه الرواية متوافقة فقهيًا مع قواعد الجهاد والأخلاق، وذلك بحفظها الأمانة في روايتها. وحكمتها العسكرية في استخدام الخداع لإنقاذ أرواح المؤمنين، تتفق مع حياة النبي ﷺ والإمام علي عليه السلام. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتوافقها مع مبادئ القرآن الكريم، وتأييدها بالروايات الصحيحة، وتوافقها مع حياة أهل البيت عليهم السلام، يجعلها حديثًا صحيحًا يُعتمد عليه في فقه الشيعة.

٦-٤- حديث في الزكاة:

وروي برواية عن أبي البختري عن الإمام الصادق عليه السلام: «لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ زَكَاةٌ»[٣٨] هذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها لوجود رواة غير موثوقين، تتمتع بمصداقية عالية من حيث مضمونها، إذ تتوافق مع المبادئ الفقهية والأخلاقية الشيعية، ومع غيرها من الروايات الموثوقة.

ويتوافق مضمون الرواية مع مبدأ التيسير في الفقه الشيعي، الذي يؤكد على تيسير أحكام العبادات والمعاملات. وعدم وجوب الزكاة في مال العبد (العبد المتعاقد على حريته) يدل على مرونة الدين في بعض الشروط الشرعية والملكية. ويؤكد هذا المضمون رواية مماثلة عن عبد الله بن سنان، يقول: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَمْلُوكٌ فِي يَدِهِ مَالٌ أَعَلَيْهِ زَكَاةٌ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلى سَيِّدِهِ وَلَيْسَ هُوَ لِلْمَمْلُوكِ»[٣٩].

تشير هذه الرواية أيضًا إلى الوضع الخاص للمذاهب، التي تنقسم إلى قسمين: مشروطة ومطلقة. ففي المشروطة، إذا دفعت المذاهب جزءًا من المال للمالك، يكون المال ملكًا له وتجب الزكاة؛ أما في المطلقة، فلا تجب الزكاة. وهذه النقاط تتوافق مع مبدأ الاحتياط في

الفقه الشيعي واحترام حقوق الملكية. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتماسكها ووثاقتها بالمصادر الموثوقة، واتساقها مع مبادئ الشيعة، يجعلها حديثًا موثوقًا به جديرًا بالاستشهاد به في الفقه الشيعي(٤٠).

٦-٥- حديث في الصدقة:

أبو الخطاري، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام، عن علي عليه السلام:«لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَ لَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»(٤١).

هذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها (لحذف الرواة حتى أبي الخاطري)، تتمتع بمصداقية عالية من حيث مضمونها، إذ يتوافق محتواها مع المبادئ الفقهية والأخلاقية الشيعية، ومع غيرها من الروايات الصحيحة. كما يتوافق محتواها مع مبدأ العدالة في الإنفاق الشيعي، الذي يؤكد على توزيع الصدقات (الزكاة والصدقة المستحبة) على المحتاجين. ويدل تحريم الصدقات على الأغنياء والأصحاء والقادرين على ذلك على حرص الإسلام على عدالة توزيع الموارد، وحفظ كرامة الإنسان بتشجيع الاكتفاء الذاتي. ويؤكد هذا المعنى حديثٌ مماثلٌ عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِغَنِيٍّ وَ لَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ قَوِيٍّ»(٤٢)، يؤكد على امتناع القادرين عن الصدقة. كما تشير هذه الرواية إلى قيم أخلاقية كالتضحية، وتجنب الجشع، وصيانة النفس، وهي قيم تتوافق مع أخلاق أهل البيت عليهم السلام في التوزيع العادل للثروات، وتشجيع العمل والاجتهاد. على سبيل المثال، كان الإمام علي عليه السلام في إشرافه على بيت المال، يخصص الثروة للفقراء والمحتاجين(٤٣). ولذلك فإن محتوى هذه الرواية، لتماسكها وتأييدها بالمصادر الموثوقة، وتوافقها مع مبادئ الشيعة، يجعلها حديثاً صحيحاً جديراً بالاستشهاد في الفقه والأخلاق الشيعية.

٦-٦- حديث الميراث:

في رواية أبي الخاطري عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام، عن الإمام علي عليه السلام، ورد: «مِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ لِوَلَدِهِ». هذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها لحذف الرواة حتى أبي الخاطري، تتمتع بمستوى عالٍ من المصداقية من حيث المضمون، لتوافقها مع مبادئ الفقه الشيعي والأخلاق والقانون الاجتماعي وغيرها من الروايات الموثوقة. كما أن مضمون الرواية يتوافق مع مبدأ العدالة في نظام الميراث في الفقه الشيعي،

الذي يؤكد على حماية حقوق الورثة الشرعيين، حتى في حالات خاصة كردة الوالد. يُظهر هذا الحديث أن أبناء المرتدين، إن كانوا مسلمين، لا يُحرمون من الميراث، مما يدل على مرونة الفقه الشيعي في حماية حقوق الأبناء ومنع عقابهم على أفعال آبائهم. ويؤكد هذا المعنى رواية عن أبي ولد حنطة: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ارْتَدَّ... قَالَ يُقْسَمُ مِيرَاثُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ»(٤٤).

تشير هذه الرواية إلى حماية حقوق الأطفال والإنصاف وتقوية الروابط الأسرية من منظور أخلاقي واجتماعي، وهو ما يتماشى مع نهج أهل البيت عليهم السلام في العدل في الميراث. ومن الناحية الفقهية، فهي تتوافق مع قواعد الميراث الشيعية التي تعتبر الأطفال الورثة الرئيسيين. كما تُظهر التوازن بين معاقبة المرتد وحماية حقوق الأطفال. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتوافقها مع المبادئ القرآنية، وتأييدها بالروايات الصحيحة، وتوافقها مع فقه الشيعة وأخلاقهم، يجعلها حديثاً صحيحاً يُعتمد عليه في الفقه الشيعي.

٦-٧- حديث في قوانين العقوبات:

أبو البختري، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام: «أُتِيَ عَلِيٌّ عليه السلام بِقَتِيلٍ وُجِدَ بِالْكُوفَةِ مُقَطَّعاً، فَقَالَ: صَلُّوا عَلَيْهِ مَا قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ، ثُمَّ اسْتَحْلَفَهُمْ قَسَامَةً بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَ لَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، وَضَمَّنَهُمُ الدِّيَةَ»(٤٥). هذه الرواية، على الرغم من ضعف إسنادها لكثرة روايتها (لحذف الرواة حتى أبي الخاطري)، تتمتع بمصداقية عالية من حيث مضمونها، لتوافقها مع المبادئ الفقهية والأخلاقية والاجتماعية الشيعية.

ويتوافق مضمون الرواية مع مبدأ العدل في الحكم وحفظ النظام الاجتماعي في الفقه الشيعي. وقد ضمن الإمام علي عليه السلام كرامة الإنسان، ورفع التهمة، وحفظ حقوق ذوي الميت، بأمره بالصلاة على الميت، وحلفه باليمين، و وجوب الدية. ويؤكد هذا المضمون حديث عن الإمام الباقر عليه السلام: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ قُتِلَ فِي قَرْيَةٍ... أَنْ يُغْرَمَ أَهْلُ تِلْكَ الْقَرْيَةِ إِنْ لَمْ تُوجَدْ بَيِّنَةٌ»(٤٦).

هذه الرواية متوافقة فقهيًا مع أحكام القسامة والدية، ومتوافقة أخلاقيًا مع احترام الضحية وحفظ النظام الاجتماعي. ويُظهر حكم الإمام علي عليه السلام توازنًا بين العدل

والإنصاف. لذا، فإن مضمون هذه الرواية، لتوافقها مع مبادئ القرآن الكريم، وتأييدها بالروايات الصحيحة، وتوافقها مع سيرة أهل البيت عليهم السلام، يجعلها حديثًا صحيحًا يُعتمد عليه في الفقه الشيعي.

نتائج البحث:ـ

أظهر فحص دور تحليل المضمون في إعادة بناء مصداقية أبي البختري أن مضمون الروايات المنسوبة إليه، رغم ضعف سندها، يتمتع بمصداقية عالية. هذه الروايات، التي تتناول مواضيع متنوعة، مثل أحكام الصلاة والحج والجهاد والزكاة والصدقة والميراث وآداب النوم والتعامل مع أهل الكتاب، تتوافق مع الآيات القرآنية (مثل سورة الحشر: ٧، والمائدة: ٥٧، والبقرة: ١٩٥)، وسير أهل البيت عليهم السلام، والقواعد الفقهية والأخلاقية الشيعية. فعلى سبيل المثال، تُبرز رواية جواز الصلاة في الكنائس والأسواق مرونة الفقه الشيعي في العبادات، كما أن رواية أحكام الحج، بتشديدها على حفظ نفس المحرم، تتوافق مع قاعدة "درء الأذى". كما أن الروايات مثل تقسيم الواجبات العائلية بين الإمام علي عليه السلام والإمامة فاطمة عليها السلام ورعاية رفيق السفر المريض تعزز قيم التعاون والتعاطف التي تتوافق مع حياة المعصومين عليهم السلام.

تشير هذه النتائج إلى أن تحليل المحتوى، كمعيار مكمل لفحص سلسلة النقل، يمكن أن يخفف من حدة الأحكام القاسية التي أصدرها العلماء تجاه أبي البختري. وعلى الرغم من أن اتهامات وضع الحديث وقربه من البلاط العباسي قد أضعفت سلسلة نقل رواياته، إلا أنها لا يمكن أن تتجاهل تماسك محتوى هذه الروايات مع مبادئ الشيعة. إن تأكيد محتوى روايات أبي البختري بروايات أخرى موثوقة (مثل روايات الكليني والطوسي والصدوق) واتساقها مع المصادر التاريخية (مثل سيرة ابن هشام) يشير إلى دوره كوسيط ثقافي في نقل التراث الحديثي الشيعي. تقترح هذه الدراسة إجراء دراسات مماثلة على الرواة الآخرين الذين تم انتقادهم للحصول على رؤية أشمل لدورهم في تاريخ الحديث. كذلك، فإن زيادة الاهتمام بتحليل المضمون في علوم الحديث من شأنها أن تُسهم في الاستخدام الأمثل للروايات في الفقه والأخلاق وأسلوب الحياة الإسلامي. وفي نهاية المطاف، فإن إعادة بناء مصداقية أبي البختري من خلال تحليل المضمون لا يُعزز مكانته في تاريخ الحديث الشيعي فحسب، بل يُؤكد أيضًا على أهمية مراجعة معايير علم الأنساب وتعزيز المنهج القائم على المضمون في تقييم الأحاديث.

هوامش البحث

(١)- الراغب الأصفهاني، ص٢٢٢؛ ابن منظور، ج٢، ص١٣٣؛ الطريحي، ج٢، ص٢٤٥.
(٢)- عتر، ص٢٦؛ صبحي الصالح، ص٣؛ قاسمي، ص٦١.
(٣)- الشهيد الثاني، ص٩٨؛ صدر، ص٨٥.
(٤)- ابن عبدالبر، ج٢، ص٣٠٧- ٣٠٨.
(٥)- النجاشي، ص٤٣٠؛ الطوسى، الرجال، ص١٠٥؛ الطوسي، الفهرست، ص٣٢٧.
(٦)- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٣، ص٤٥٢؛ ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٢٥٢٧.
(٧)- وكيع، ج٣، ص٣٢٦؛ الطبري، ج٦، ص٤٥٤.
(٨)- الخطيب البغدادي، ج ١٤، ص٢٤٣؛ الطبري، ج٢، ص٧٥٩.
(٩)- ابن عساكر، ج١٢، ص٣٢٩؛ ابن النديم، ص١١٣؛ الخطيب البغدادي، ج ١٣، ص٤٥١.
(١٠)- ابن سعد، ج٧، ص٣٣٢؛ الخطيب البغدادي، ج ١٣، ص٤٥٦؛ ابن النديم، ص١١٣.
(١١)- النجاشي، ص٤٣٠، ابن الغضائري، ص١٠٠؛ الطوسي، الفهرست، ص٢٥٦.
(١٢)- ابن عراق، ج١، ص١١.
(١٣)- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج١، ص٤.
(١٤)- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١، ص١٦٣.
(١٥)- الكليني، ج١، ص٦٩؛ الصدوق، اعتقادات اماميه، ص٢٢.
(١٦)- الترمذي، ج٤، ص٣١٩.
(١٧)- المجلسي، ج٢، ص٢٤٦.
(١٨)- نهج‌البلاغه، الرسالة ٣١.
(١٩)- الكليني، ج١، ص ٦٩.
(٢٠)- ابن حنبل، ج٥، ص٣٤٢.
(٢١)- الصدوق، العيون، ج١، ص٢٦٣.
(٢٢)- مسلم، ج١، ص٦٥.
(٢٣)- نهج‌البلاغه، خطبه ٤١.
(٢٤)- البخاري، ج١، ص٢.
(٢٥)- الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج١، ص٤٤.
(٢٦)- الحاكم النيشابوري، ج٢، ص٥٧.
(٢٧)- البخاري، ج٣، ص١٠٨؛ مسلم، ج٥، ص١٣٨.
(٢٨)- البخاري، ج٤، ص٩٨.
(٢٩)- الحميري، ص١٥٠؛ الحر العاملي، ج٥، ص١٣٩؛ المجلسي، ج٨٠، ص٣٣٠.

(٣٠)- الطوسى، التهذيب، ج٢، ص٢٢٢؛ الحر العاملي، ج٢، ص١٨٥؛ المجلسي، ج٨٠، ص٣٤٥.
(٣١)- الكليني، ج٤، ص٣٦٣؛ ابن حيون، دعائم، ج١، ص٣١٠؛ الطوسي، التهذيب، ج٥، ص٣٦٦.
(٣٢)- الكليني، ج٤، ص٣٦٣؛ الفيض الكاشاني، ج١٣، ص٣٧٦؛ الحر العاملي، ج١٢، ص٥٤٤).
(٣٣)- «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْأَسْوَدَ الْغَدرَ وَ الْأَفْعَى وَ الْعَقْرَبَ وَ الْفَأْرَةَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَّاهَا الْفَاسِقَةَ وَ الْفُوَيْسِقَةَ وَ يَقْذِفُ الْغُرَابَ وَ قَالَ اقْتُلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ يُرِيدُكَ» (الكليني، ج٤، ص٣٦٣؛ الحر العاملي، ج١٢، ص٥٤٤).
(٣٤)- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٢، ص ٤٣٦.
(٣٥)- الواقدي، ج٢، ص٤٨٢؛ البيهقي، ج٣، ص٤٠٤.
(٣٦) ابن حنبل، ج١، ص٧٨، ١٣٠، ١٦٥.
(٣٧)- الطوسي، التهذيب، ج٦، ص١٦٢؛ الحر العاملي، ج١٥، ص١٣٣.
(٣٨)- الكليني، ج٣، ص٥٤٢. ابن حيون، ج١، ص٢٥١.
(٣٩)- الكليني، ج٣، ص٥٤٢.
(٤٠)- المجلسى، لوامع صاحب قرانى، ج٦، ص٤٩٨.
(٤١)- الحميري، ص١٥٥؛ الحر عاملي، ج٩، ص٢٣٣؛ المجلسي، البحار، ج٩٣، ص٦٠.
(٤٢)- الصدوق، معاني الأخبار، ص٢٦٢؛ الصدوق، الفقيه، ج٣، ص١٧٧.
(٤٣)- نهج‌البلاغه، الرسالة ٥٣.
(٤٤)- الكليني، ج٧، ص١٥٢؛ ابن حيون، ج٢، ص٣٨٦؛ الطوسي، التهذيب، ج٩، ص٣٧٤.
(٤٥)- الحميري، ص١٥١؛ الطوسى، التهذيب، ج١٠، ص٢٠٥؛ الطوسي، الاستبصار، ج٤، ص٢٧٨.
(٤٦)- الطوسى، التهذيب، ج١٠، ص٢٠٥؛ الطوسي، الاستبصار، ج٤، ص٢٧٨.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم.

١. الإمام أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب عليه السلام، نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، جمعه: الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف، ١٤٣٦هـ.

٢. ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، چاپ٣، بيروت، دارالمعرفة للطباعة و النشر، بي.تا.

٣. ابن حنبل، احمد، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط، چاپ١، بي‌جا، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ق.

٤. ابن حيون، النعمان بن محمد المغربى، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، چاپ٢، قم، مؤسسة آل البيت ﷺ، ١٣٨٥ق.

٥. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تحقيق احسان عباس، چاپ١، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.

٦. ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، چاپ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ق.

٧. ابن عدي، أحمد، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، چاپ١، بيروت، الكتب العلمية، ١٤١٨ق.

٨. ابن عراق، علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، چاپ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ق.

٩. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٠. ابن الغضائري، احمد بن الحسين، رجال، تحقيق حسيني جلالي، محمدرضا، قم، مؤسسه علمي فرهنگي دار الحديث، سازمان چاپ و نشر،١٣٨٠ش.

١١. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، چاپ ٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤ق.

١٢. ابن النديم، محمد بن اسحاق، الفهرست، تحقيق ابراهيم رمضان، چاپ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٧ق.

١٣. ابن هشام، عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا- إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، چاپ ٢، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥ق.

١٤. ابن هشام، عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا- إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، چاپ ٢، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥ق.

١٥. البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الكبير، دكن، دائرة المعارف العثمانية، بي‌تا.

١٦. البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، چاپ١، كراتشي، دار قتيبة، ١٤١٢ق.

١٧. الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، چاپ٢، بيروت، دارالفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤٠٣ق.

١٨. الحر العاملى، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، چاپ١، قم، موسسه آل البيت ﷺ، ١٤٠٩ق.

١٩. الحميرى، عبد الله بن جعفر، قرب الإسناد، چاپ١، قم، مؤسسة آل البيت ﷺ، ١٤١٣ق.

٢٠. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، چاپ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ق.

٢١. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، الرعاية في علم الدراية، تحقيق عبدالحسين محمد علي بقال، چاپ٢، قم، مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٤٠٨ق.

٢٢. صبحي الصالح، إبراهيم، علوم الحديث ومصطلحه، چاپ١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

٢٣. الصدر، حسن، نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرباوي، قم، نشر مشعر، بي‌تا.

٢٤. الصدوقلا، محمد بن على، معاني الأخبار، چاپ١، قم، دفتر انتشارات إسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، ١٤٠٣ق.

٢٥. ----------، من لا يحضره الفقيه، چاپ٢، قم، دفتر انتشارات إسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه، ١٤١٣ق.

٢٦. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، چاپ٢، بيروت، دار التراث، ١٣٨٧ق.

٢٧. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، چاپ٣، تهران، مرتضوي، ١٣٧٥ش.

٢٨. الطوسى، محمد بن الحسن، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، چاپ٤، تحقيق سيد حسن موسوي خرسان، تهران، دارالكتب الإسلامية، ١٣٦٣ش.

٢٩. ----------، الرجال، چاپ٣، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ١٤٢٧ق.

٣٠. ----------، تهذيب الأحكام، چاپ٤، تهران، دار الكتب الإسلاميه، ١٤٠٧ق.

٣١. ----------، فهرست كتب الشيعة و أصولهم و أسماء المصنفين و أصحاب الأصول، تحقيق طباطبايي، عبد العزيز، قم، مكتبة المحقق الطباطبائي، ١٤٢٠ق.

٣٢. عتر، محمد، منهج النقد فى علوم الحديث، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٣٣. الفيض الكاشانى، محمد محسن، الوافي، چاپ١، اصفهان، كتابخانه امام أمير المؤمنين علىعليه‌السلام، ١٤٠٦ق.

٣٤. قاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، بي‌تا.

٣٥. الكلينى، محمد بن يعقوب، الكافي، چاپ٤، تحقيق علي اكبر غفاري- محمد آخوندي، تهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ق.

٣٦. المجلسى، محمد باقر بن محمد تقى، بحار الأنوارالجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، چاپ٢ بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ق.

٣٧. المجلسى، محمدتقى، لوامع صاحب قرانى مشهور به شرح فقيه، چاپ٢، قم، مؤسسه اسماعيليان، ١٤١٤ق.

٣٨. مسلم، بن حجاج، صحيح، چاپ١، بيروت، داراحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.

٣٩. النجاشي، احمد بن على، رجال النجاشي، چاپ٦، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعه لجامعة المدرسين، ١٣٦٥ش.

٤٠. الواقدي، محمد بن عمر، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، بيروت، دار الأعلمي، چاپ ٢، ١٤٠٩ق.

٤١. وكيع، محمد بن خلف، أخبار القضاة، چاپ١، بي‌جا، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٦٦ق.